

بلاغ صحفي

ترأس السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخصصة، بتاريخ 25 يونيو 2007 بمقر وزارته، جلسة عمل خصصت لتوقيع عقد التقويت المتعلق بخصصة شركة جرف الموائئ "درابور" والتي شملت مجموع رأسمالها.

وقد تم توقيع عقد التقويت من طرف السيد لحسن جخوخ، الرئيس المدير العام لشركة الشحن والتفريغ والنقل والمناولة "ساطرام"، الذي سلم للسيد الوزير شيكا بمبلغ ثلاثة مائة وسبعة وعشرون مليون وستة مائة ألف (327.600.000) درهم.

وقد حضر هذه الجلسة، السادة أعضاء لجنة التقويت وبعض المسؤولين بوزارة المالية والخصصة و وزارة التجهيز و النقل ورئيس مجلس إدارة شركة "درابور"، وكذا ممثلوا أبنك الإستشارة وهي البنك المركزي الشعبي (BCP) والبنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE).

وتجدر الإشارة إلى أن شركة " درابور " قد سجلت ضمن لائحة الشركات المزمع تقويتها سنة 2003. وقد تم نشر طلب العروض المتعلق بتقويتها بتاريخ 30 أكتوبر 2006، والذي فتح في وجه المرشحين المستوفين لشروط محددة والمتعلقة بمهنتهم وقدراتهم المالية.

وهكذا فقد أبدى 13 مرشحا من فرنسا وبلجيكا والهند والغابون والمغرب عن رغبتهم للمشاركة في طلب العروض.

و قد اتسم مسلسل تقويت شركة " درابور " بالشفافية التامة، حيث تمت العملية تحت إشراف لجنة التقويت وهيئة التقييم، مع مواكبة من طرف القطاعات الوزارية المعنية وذلك طبقا لمقتضيات قانون الخوصصة.

وبعد دراسة العروض المقدمة من طرف المرشحين، قررت لجنة التقويت في جلسة عمومية بتاريخ 5 مارس 2007، تقويت مجموع رأسمال شركة "درابور" لفائدة شركة الشحن والتفريغ والنقل والمناولة "ساطرام".

وتعد شركة "ساطرام" أهم وحدة في المجموعة المتواجدة بإفريقيا الوسطى، حيث تشغل أكثر من 2.200 شخص وتتوفر على 80% من البنيات التحتية الخاصة بشحن النفط بموانئ الغابون. كما تتدخل هذه المجموعة في قطاعات النقل البحري والبنيات اللوجيستكية الخاصة بالبتروول وجرف المياه والبناء والأشغال العمومية وكذا الترميل والصبغة الصناعية.

وتطمح مجموعة "ساطرام" من خلال إقتناء شركة " درابور " إلى جعلها فاعلا رائدا في مجال جرف المياه في الموانئ الإفريقية إضافة إلى جعلها مرجعا لمهنيي النفط اللذين عبروا عن حاجتهم لمثل هذه الخدمات.

وبما أن شركة "درابور" تتوفر على خبرة كبيرة في مجال قياس عمق المياه وتحري عمق الطبقات الأرضية، وكذا في كل الأنشطة السابقة واللاحقة للجرف، فإن ذلك سيمكنها من خلق تكامل فعال بين مجموع هذه الأنشطة الشيء الذي من شأنه أن يخول لها مراقبة جميع الجوانب التكنولوجية المتعلقة بقطاع الجرف.

وفي هذا الصدد فقد إلتزمت شركة "ساطرام" في إطار مشروعها الصناعي بتوسيع مجال نشاط شركة جرف الموانئ الذي يهم حاليا موريتانيا والسينغال وبعض دول الساحل الغربي الإفريقي.

وإن تقويت شركة " درابور " إلى فاعل مهني من القطاع الخاص، سيمكنها من الاستفادة من خبرته وتحسين نتائجها التقنية ومواردها البشرية وكذا توازناتها المالية على المدى البعيد مما يعتبر أحسن ضمانة لاستمرارية الشركة وتتميتها في محيط يتميز بالمنافسة والانفتاح على الأسواق الخارجية.